كلمة

وفد مملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

في

المناقشة العامة

لللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي)

(الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة)

الثلاثاء 14 أكتوبر 2008

ممثل مملكة البحرين في اللجنة

أحمد المحرقي
السيد الرئيس،

يسرني أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيساً للجامعة الأولى في هذه الدورة الثالثة والستين، واثنيين من أنكم بحكم تكم سوف تقدمون أعمال اللجنة بكل جدارة واقتدار، وكذلك أقدم التهاني إلى نواب الرئيس والمقرر على انتخابهم لمناصبهم، كما لا يفوتي الاعتراف عن الشكر لسلفكم السفير بول بادي المندوب الدائم للسنغال على حسن ادارته للجنة في الدورة السابقة، واللى أعضاء المكتب في تلك الدورة.

السيد الرئيس،

طيب لي أن أعرب عن تأييد وقد بلادي للبيان الذي أدلل به مندوب إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، كما أشيد بالبيان الذي أدلل به السيد الممثل الخاص للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار، وهمة الموضوع عودة اللقاء لا تزال الأمم المتحدة تولى أهمية كبيرة لتحقيق السلام والأمن في العالم، خاصة، فإن السنوات الأخيرة قد شهدت تدريباً في سعي الدول للحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالأسلحة النووية.
ولكي يتحقق ما يصب إليه المجتمع الدولي من أهداف، ففي اعتقادنا أنه ينبغي تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون تقييدها بأي استثناءات، والالتزام بأحكامها، وبالالتزام مع المنذرين الخمسين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبحت مملكة البحرين عضوا فيها و يأتي انضمام البحرين انطلاقاً من الدور الهم الذي تقوم به الوكالة دوليا، وللعمل مع الدول الأعضاء في تعزيز مكانة هذه الوكالة والقيام بدورها في منع استخدام الطاقة النووية لأغراض غير سلمية، وهي تثمن دور الوكالة في تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ومنع توجيه استخدامها نحو الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

لقد انضمت مملكة البحرين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 3 نوفمبر 1988، كما انضمت إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 12 أبريل 2004 انطلاقاً من قناعتها بأهمية العمل مع الأعضاء بالوكالة الدولية وعلى تحقيق ما يصب إليه هذه المعاهدات في خدمة السلام والأمن والتنمية وتعزيز الدور السلمي للطاقة النووية.
وأذ نؤمن بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، فأننا نطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بالضغط على إسرائيل للالتزام والمعاهدة حظر الانتشار الأسلحة النووية وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تتضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولا تخضع منشآتها النووية إلى التفتيش الدولي الخاص بنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلافا لما ورد في قرار مجلس الأمن 487 (1981) الذي طالب فيه إسرائيل بوضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى مدى
السنوات التي أعقبت إصدار القرار وحتى يومنا هذا فلم تتقدم إسرائيل بأية خطوة باتجاه تنفيذ ما ورد فيه.

السيد الرئيس،

تولي مملكة البحرين اهتماماً بشأن ملف إيران النووي حيث تدعو إلى مواصلة السعي لإيجاد حل سلمي لزمة الملف النووي الإيراني ممن خلال المفاوضات المباشرة لتجنب المنطقة المزيد من التوترات، ولإبعاد المنطقة عن ويلات الحروب بما يحقق الأمن والاستقرار الدولي في هذه المنطقة، في الوقت الذي تؤكد فيه على حق كافة الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وترى أن تلك الطاقة قد أصبحت خياراً مرغوباً للعديد من الدول، لذا فإن الاتفاقات المستقبلية للطاقة النووية السلمية يجب أن تكون في إطار تعزيز نظام عدم الانتشار مع تحسين الضمانات وتوسيع صلاحية آلية التحقق لضمان سلامة شعوباً وعدم تعرضها للخطر في ظل انتشار تكنولوجيا الطاقة النووية، وفي هذا الإطار فقد أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في شهـر ديسمبر من العام الماضي على حق دول المنطقة في الحصول على الخبرة النووية وامتلاك الطاقة النووية للاغراض السلمية.

وينبغي التأكيد على قيام الدول النووية بتنفيذ كافة التزاماتها بموجب المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار وتقديم تعاون بعدم نقل الأسلحة النووية.

وشكرا السير الرئيس.